



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

Maat for Peace, Development and
Human Rights Association

NGO

148 Masr Helwan Al Zeraei Rd, El Matbaa
square,

Hedayeq El Maadi, 4th floor, Flat 41

Cairo — Egypt

أوضاع حقوق الإنسان في قطر

مقدم إلى: المفوضية السامية لمجلس حقوق الإنسان بمناسبة خضوع دولة قطر إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل في مايو 2019

مقدم من: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان – مصر (ذات المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة)

مقدم عن: دولة قطر

التاريخ: أغسطس 2018

تمهيد

تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (مصر) هذا التقرير لإيضاح أهم الملاحظات حول حالة حقوق الإنسان في دولة قطر، وذلك في سياق اهتمام المؤسسة بتعزيز احترام حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وقد اعتمد هذا التقرير على منهجية تستند إلى متابعة الالتزامات الدولية لدولة قطر بموجب تصديقها على عدد من الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان.

وقد قامت ماعت بتحليل وثائق ونتائج خضوع قطر للاستعراض الدوري الشامل في دورته الثانية في إبريل 2014، كما قامت بتجميع وتصنيف المعلومات المتاحة عن الوضع الحقوقي في قطر، فضلاً عن التواصل مع عدد من النشطاء والفاعلين وأصحاب المصلحة المحليين من أجل إعداد هذا التقرير.

الاتفاقيات الدولية

لم تصادق قطر حتى الآن على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وكذلك البروتوكول الاختياري الأول والثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأيضاً والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

المنظمة حاصلة على المركز الاستشاري الخاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ 2016

Organization in special consultative status with the Economic and Social Council since 2016

Address: 148 MisrHelwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4th Floor, No 41 , Cairo, Egypt

PO Box : 490 El Maadi | **ص.ب. : 490 المعادي** | القاهرة - شقة 41 - الدور الرابع - شقة 41 - القاهرة

Website: www.maatpeace.org | **E-mail :** maat@maatpeace.org

Tel. 00(20) (2) 25344706 | **Telefax.** 00 (20) (2) 25344707 | **Mob.** +201226521170

وعلى الرغم من مصادقة قطر على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة عام 2009، إلا انها مازالت متحفظة على المواد 2 (الفقرة أ) و9، 15، 16، 29. وفيما يتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتي صادقت عليها عام 2000، فهي متحفظة على المادتان 1، 16. إلى جانب تحفظها على المادتان 2، 14 من اتفاقية حقوق الطفل المصادقة عليها عام 1995.

دعم الجماعات الإرهابية

تعد قطر دولة داعمة للإرهاب من الدرجة الاولى حيث يوفر النظام القطري الإمدادات والتدريب وغير ذلك من اشكال الدعم الأخرى للمنظمات الإرهابية غير التابعة للدولة، ومن أكبر صور الدعم الذي تقدمه قطر للجماعات الإرهابية توفير الملاذ الآمن والتمويل المادي، كما تعتبر قطر مواطناً للعديد من الإرهابيين المطلوبين دولياً. ففي ليبيا دعم النظام القطري الجماعات الإرهابية بالمال والسلاح، حيث تشير التقديرات إلى أن قطر قدمت نحو 750 مليون يورو لهذه الجماعات الإرهابية التي تضم الجماعة الليبية المقاتلة وأنصار الشريعة المحظورة ومجلس شورى ثوار بنغازي ومجلس شورى مجاهدي درنة وسرايا الدفاع بنغازي¹.

لم يقف دعم الدوحة لهذه الجماعات والمليشيات، عند الأسلحة والأموال فحسب بل تعداها إلى إرسال مقاتلين مرتزقة كانوا يرافقون زعيم الجماعة الليبية المقاتلة ورئيس المجلس العسكري بترابلس "عبد الحكيم بلحاج" اثناء الإطاحة بنظام القذافي حتى دخل باب العززية، تحت غطاء طائرات النатов²، وقد تم تسريب فيديو على شبكة المعلومات الدولية وبعض القنوات الفضائية بلحاج عضو تنظيم القاعدة في ليبيا يتحدث فيه عن وجود وفد قطري يتكون من 30 ضابط استخبارات قام بمساعدته خلال الأحداث، مما يؤكد التعاون التام بين قطر والقاعدة في ليبيا ويتحدث بلحاج في الفيديو مع عدد من الافراد عن دور الوفد القطري في إدارة عمليات على الأرض ويطلب منهم تقديم مطالبهم للوفد لتلبيتها فوراً³.

امتد الدعم القطري لتمويل الإرهاب في ليبيا لينال عدداً من الشخصيات السياسية والدينية في الداخل الليبي بهدف نشر الإرهاب والعنف، كعلي الصلابي وعبد الباسط غويلة المعروف انتمائهم لجماعة الاخوان المسلمين المصنفة إرهابية، كما وضعت يدها على دار الإفتاء التي يترأسها المفتي المعزول "الصادق الغرياني" الذي عرف بفتاويه التحريضية ضد الجيش الوطني الليبي. ورغم حظر التسليح الذي يفرضه المجتمع الدولي على ليبيا، إلا أن قطر واصلت تسليح الجماعات المتطرفة كقوات "فجر ليبيا" التي تتمركز في مصراته، حيث أرسلت عدد كبير من المرتزقة للقتال بجانبها. وكانت تحقيقات وسائل إعلام فرنسية قد كشفت في عام 2015، عن إن قطر بمعية تركيا تسددان رواتب طيارين يحاربون في صف قوات "فجر ليبيا"⁴.

لم يقتصر الدعم القطري المادي والعسكري والإعلامي للمليشيات المتطرفة والارهابية في ليبيا على تخريب ليبيا فحسب، بل استخدمت ليبيا المفككة والتي تسيطر عليها المليشيات، لتغذية الإرهاب في سوريا، حيث أصبحت ليبيا في مرحلة ما بؤرة ترانزيت للمال والسلاح والمقاتلين المرتزقة إلى سوريا بدعم وتمويل قطري عبر تركيا، حيث استطاعت قطر من خلال رجالها في ليبيا عبد الحكيم بلحاج والمهدي الحارتي من تأسيس "لواء الأمة" في محافظة إدلب السورية. وقد ظهر الحارتي خلال مقطع فيديو وهو يهدي مقاتلي لواء الامة سيارات دفع رباعي

¹ انظر: <https://goo.gl/tMkmbh>

² انظر: <https://goo.gl/vsH1i4>

³ انظر: <https://goo.gl/A2aJcB>

⁴ انظر: <https://www.menadefense.net/2015/12/09/qui-est-le-contractor-blanc-qui-pilote-des-mirages-en-libye/>

جديدة، تلونها أعلام تنظيم القاعدة. كما استطاع بلحاج والحارتي، عبر الدعم القطري استمالة المئات من الإرهابيين للانتقال من ليبيا إلى سوريا للقتال هناك⁵.

ساهمت قطر في تصعيد النزاع منذ بداية وطوال الأزمة السورية، من خلال دعم وتسليح جماعات إرهابية، لا سيما أحرار الشام التي تعد قريبة من القاعدة، وأغلب مقاتليها مع جبهة النصرة الإرهابية. وقد أشاد وزير الخارجية القطري خالد العطية آنذاك بأحرار الشام، قائلاً: "إنها جماعة سورية خالصة"⁶. ونقلت صحيفة "تلجراف" البريطانية، عن خبراء أمنيين، إن تنظيم أحرار الشام حول انتفاضة سوريا ضد الأسد إلى انتفاضة "إسلامية"، حيث حارب جنبا إلى جنب مع جبهة النصرة، التابعة لتنظيم القاعدة، خلال معركة حلب. وبدلاً من أن يقاتل تنظيم أحرار الشام ضد داعش، فإنه ساعد المتشددون في السيطرة على مدينة الرقة التي أعلنها داعش عاصمة لـ "دولته".

نشر خطاب الكراهية

يلعب الإعلام القطري خاصة قناة "الجزيرة" دوراً لصالح دول وتنظيمات بعينها لنشر خطاب تحريضي، ولعل أخطر الأدوار التي تقوم به الجزيرة يرتكز حول تقديمها مادة إعلامية تستهدف جذب التعاطف مع الإرهابيين، ونشر الأفكار المتطرفة للإرهابيين، سواء من خلال برامجها أو استضافة قائمة من الإرهابيين وتوفير ملاذ آمن لهم بمنحهم ساعات بث طويلة على شاشتها لنشر أفكارهم التي تحرض على الكراهية والعنف. فخلال الفترة الماضية استضافت الشبكة القطرية "أبو محمد الجولاني"، قائد تنظيم جبهة النصرة التابع لتنظيم القاعدة، وفي عام 2013 بثت قناة الجزيرة تسجيلاً صوتياً لزعيم تنظيم القاعدة الجديد "أيمن الظواهري" تضمن مواصلة العمل تحت إمارة داعش كما تضمنت عدداً من التوجيهات إلى زعيم داعش الإرهابي "أبو بكر البغدادي" و"أبو محمد الجولاني" زعيم جبهة النصرة حيث دعهما للتعاون ونبذ الخلاف بينهما⁷.

وفي الإطار ذاته استضافت الجزيرة أحد أبرز المدافعين عن تنظيم داعش الإرهابي ويدعى "حسين محمد حسين" في مناظرة ببرنامج الاتجاه المعاكس مع أحد الكتاب الأكراد ويدعى "شيرزاد اليزيدي"، حيث بدأ للمتابعين انحياز مقدم البرنامج للأول بقوة اتباعاً لسياسة القناة والتي تهجم الأكراد. وحسب موقع الاتحاد الوطني الكردستاني، فإن مقدم البرنامج "فيصل القاسم" تعمد إظهار تنظيم داعش في صورة مغايرة للواقع وتمثيلها في التنظيم الذي ينفذ رغبات الشعوب بالمنطقة وليس المعادي لهم. كما حرصت القناة القطرية على استضافة كل من طارق الزمر وعبود الزمر على الرغم من تورطهما في الكثير من أعمال العنف على رأسها مشاركتها في اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات بالإضافة لكون طارق الزمر من أبرز قياديي تنظيم الجهاد المتطرف⁸. وقد أذاعت قناة الجزيرة فيديو أثناء تواصلها مع أحد الإرهابيين في سوريا وهو يحتفي بتفخيخه سيارة وتفجيرها أمام إحدى المؤسسات في سوريا⁹.

كما ترفض قناة الجزيرة إطلاق تسمية الإرهاب على تنظيم داعش وعلى بقية الحركات الإرهابية مثل جبهة النصرة أو تنظيم القاعدة، وعندما تذكر قناة الجزيرة تنظيم داعش تقول "تنظيم الدولة الإسلامية" بدلاً من كلمة تنظيم

⁵ انظر: <https://goo.gl/uC3Jh1>

⁶ انظر: <https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/10/20/me-201015-qatari-fm-intv-0>

⁷ انظر: <http://www.vetogate.com/1652806>

⁸ المرجع السابق.

⁹ انظر: <https://bit.ly/2xr446e>

داعش، وتمتتع حتى من ذكر كلمة الإرهابي، وهم يستعملون ذلك المصطلح في محاولة لإضفاء الشرعية على تنظيم داعش الإرهابي أمام المشاهد والقارئ العربي.

العمال المهاجرين

تواصل الحكومة القطرية عدم التزامها بتعهداتها الدولية بحماية حقوق العمال والمحافظة عليهم، حيث استمر وضع العمال الأجانب كما هو من حيث الانتهاكات والتمييز والايذاء، ومن هذه الانتهاكات عدم الوفاء بدفع رواتب أكثر من (1000) عامل وافد لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، حيث يعيشون هؤلاء العمال ومعظمهم من الهند ونيبال وباكستان على التبرعات وبدون إمدادات أساسية من المياه والكهرباء¹⁰. وعلى الرغم من إصدار القانون رقم 21 لسنة 2015، والذي تضمن تحسينات طفيفة، مثل إلغاء النص الذي كان يحظر على العامل الأجنبي الذي يغادر قطر العودة إليها قبل انقضاء سنتين، ولكن رغم هذا أبقى القانون الجديد على عناصر أساسية في القانون القديم تسهل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العمل القسري، حيث يتعين على العامل الحصول على تصريح لمغادرة البلاد، كما يجيز لصاحب العمل بمنع العامل من الانتقال إلى عمل آخر لمدة تصل إلى خمس سنوات، وكذلك الاحتفاظ بجواز سفره، مما يرسخ قانوناً فكرة الاستغلال في العمل من قبل أصحاب الأعمال.

التعذيب

على الرغم من انضمام قطر إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إلا إن السلطات القطرية مازالت متهمة بممارسة قضايا التعذيب وسوء المعاملة التي يرتكبها الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون وأفراد الامن والسجون. حيث يتم استخدام القانون رقم 17 لسنة 2002، المتعلق بحماية المجتمع، وايضاً القانون رقم 3 لسنة 2004، المتعلق بمكافحة الإرهاب، والقانون رقم 5 لسنة 2003 المتعلق بإنشاء جهاز أمن الدولة، لاعتقال الافراد لفترات طويلة بدون توجيه اتهام إليهم أو محاكمتهم، وبدون تمتعهم بالضمانات الأساسية، بما في ذلك الاتصال بمحام وطبيب مستقل وإخطار أحد أفراد الأسرة، أو الاعتراض على قانونية احتجازهم أمام قاض.

بموجب هذه القوانين يخضعون الافراد في كثير من الأحيان إلى الحبس الانفرادي أو العزل، واستخدام أساليب التعذيب التي تشمل الضرب، والصعق بالكهرباء، كما حدث مع المواطن الفلبيني "رونالدو لوبيز أوليب" والذي أيدت محكمة النقض في قطر، في 2 مايو 2016 الحكم بسجنه 15 عاماً. بتهمة التجسس، ولم يتم التحقيق في ادعاءاته بتعرضه للتعذيب¹¹.

وقد يرقى التعذيب من قبل الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون وأفراد الامن داخل السجون القطرية إلى جريمة ضد الإنسانية، حيث تستخدم السلطات القطرية أساليب العنف والترهيب داخل سجونها من أجل إسكات المعارضين، كما حدث مع المواطن "عبد الله بومطر" البالغ من العمر 55 عاماً، حيث قامت السلطات القطرية باعتقاله وتعذيبه، بسبب اعتراضه على سياسة الامارة¹².

¹⁰ انظر: <https://bit.ly/2vYxTap>

¹¹ انظر: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde22/3977/2016/ar/>

¹² انظر: <https://goo.gl/UFpeYk>

التمييز ضد المرأة

ظلت المرأة تواجه التمييز في القانون والواقع الفعلي، وظلت قوانين الأحوال الشخصية تتضمن تمييزاً ضد المرأة فيما يتعلق بالزواج والطلاق والميراث وحضانة الأطفال والجنسية وحرية التنقل، وظلت النساء عرضة للإساءة ضمن نطاق الأسرة جراء عدم توفر قانون يجرم العنف الأسري تحديداً.

حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات

استمرت السلطات في فرض قيود على الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، فلم تسمح بوجود أحزاب سياسية مستقلة، كما لم تسمح بتشكيل جمعيات عمالية إلا للمواطنين القطريين في حالة الإيفاء بمعايير صارمة، كما استمر العمل بالقوانين التي تجرم التعبير الذي تعتبره السلطات مسيئاً لأمير البلاد. وفي يناير 2018 فرضت الحكومة حظراً للسفر والاعتقال التعسفي والإقامة الجبرية على نجيب النعيمي محامي حقوق الإنسان ووزير العدل القطري السابق بسبب آرائه السياسية¹³.

التوصيات

- الانضمام إلى ما تبقى من المواثيق الدولية التي لم تصادق عليها إلى الآن، ومواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية التي التزمت بها الدولة.
- الضغط على النظام القطري من أجل وقف دعمه للمنظمات والكيانات الإرهابية، وإنهاء التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتي أدت إلى نشر الفوضى والإرهاب في المنطقة.
- ضرورة منع استخدام الحكومة القطرية لمنابرها الإعلامية للتحريض على العنف والكراهية واستضافة الإرهابيين.
- العمل على تحسين أوضاع العمال المهاجرين، وإلغاء القيود المفروضة عليهم.

¹³ انظر: <https://bit.ly/2MCbgji>